



المال البشري. وثمة حاجة ملحة لزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري - من خلال جعل الإنسان في صميم الاستجابة للأزمات - لاستعادة نواتج رأس المال البشري وتدعيمها من أجل مساندة الأفراد والمجتمعات المحلية في تحقيق كامل إمكاناتهم.

يأتي الملتقى الوزاري لتنمية رأس المال البشري في وقتٍ يشهد فيه العالم أزمة غذائية وتغذوية عالمية. فنقص المواد الغذائية وارتفاع معدلات التضخم يلحقان أشد الضرر بالأسر الفقيرة والأولى بالرعاية، ويتسببان في اللجوء إلى آليات تكيف سلبية وما لها من تداعيات طويلة الأمد على التعليم والصحة والإنتاجية والدخل.

سيلجأ الكثير من الأسر إلى اتباع أنظمة غذائية أقل تنوعاً قد تؤدي إلى سوء التغذية ونقصها، الأمر الذي يعرض للخطر النمو السليم للدماغ. وقد يتسبب سوء التغذية ونقصها أيضاً في السمعة بين البالغين التي ترتبط بالعديد من الأمراض الحادة والمزمنة.

يؤكد هذا أهمية اتباع مقاربة شاملة على مستوى الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله الذي يُشجّع عليه مشروع رأس المال البشري، وهو شبكة عالمية تضم 86 بلداً تلتزم بالعمل لتسريع وتيرة الاستثمار في البشر لبناء رأس المال البشري وحمايته واستخدامه.

عرض وزراء المالية من 17 بلداً تجارب بلدانهم في حلقات نقاشية مواضيعية. وتركز المحور الأول للمناقشات على تقديم دعم فوري للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية، مع بناء أنظمة للحماية الاجتماعية قادرة على الصمود في وجه الصدمات، وانصب تركيز المحور الثاني على الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي المستدام.

ألقى رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس ملاحظات افتتاحية سلط فيها الضوء على استجابة المجموعة للأزمة الغذائية والتغذوية العالمية، وألقى أكسيل فان تروتسنبرغ المدير المنتدب لشؤون العمليات بالبنك الدولي ملاحظات ختامية.

أدارت ماري بانجستو المديرية المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي إحدى الجلسات النقاشية لمحاو الملتقى، ورأست الفعالية مامتا مورثي، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية.

الملاحظات الافتتاحية

افتتحت نائبة الرئيس لشؤون التنمية البشرية مامتا مورثي الفعالية بالملاحظات التالية عن أزمة الغذاء العالمية:

لقد أدت الأزمات العالمية المتداخلة التي نشهدها اليوم إلى تبيد ما تحقق من تقدّم على مدار عقود في نواتج رأس

حماية رأس المال البشري وتدعيمه في خضم أزمة غذاء عالمية

في 15 أكتوبر/تشرين الأول، 2022، انضم 44 بلداً و200 مشارك إلى الملتقى الوزاري المغلق لتنمية رأس المال البشري المنعقد ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية لعام 2022، وذلك لمناقشة أولويات السياسات والحلول اللازمة لتقديم دعم فوري للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية والاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي المستدام.

الدروس الرئيسية المستفادة:

- يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد البلدان في تعزيز الشراكات التي تساعد على بناء برامج قوية للإدماج في الأنشطة الإنتاجية غالباً ما يقوم القطاع الخاص والقطاعات غير الربحية بدور رئيسي في تنفيذها.
- يمكن للحكومات أن تستخدم تدابير موجهة لدعمها السجلات الاجتماعية لحماية الفقراء والمحرومين من التداعيات المباشرة لارتفاع أسعار الأغذية والمواد الأخرى.
- ينبغي للحكومات أن تستخدم تدابير موجهة لمساندة الأسر على أساس إطار زمني مُحدّد، وأن تعمل لتدعيم السجلات الاجتماعية لتحقيق استجابات سريعة للصدمات في المستقبل.
- يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد البلدان بالتمويل لتلبية هذه الاحتياجات، وبالمساعدة التقنية لمساندة التنفيذ الفعال للتدابير المُزمعة.
- يمكن للإدماج في الأنشطة الإنتاجية التي تتجاوز المزايا النقدية يُمكن أن تساعد على تحسين قدرة الأسر على الصمود في الأمد الطويل.
- يمكن للحكومات تنفيذ برامج للإدماج في الأنشطة الإنتاجية التي تُركّز على التعليم وريادة الأعمال وتنمية المهارات الاجتماعية العاطفية لاسيما للنساء.
- يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تساعد ممارسات الزراعة المستدامة، وستضطلع بدور في تسهيل تبادل المعارف والتعلّم من النظراء بين البلدان.

في برامج شبكات الأمان الإنتاجية في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وأن هذه البرامج تقدم استجابة فعالة في مواجهة التحديات الناجمة عن زيادات الأسعار، وتغير المناخ، والنزوح.

أشار وزير المالية السري لاني سيماسنغ إلى أنه على الرغم من أن مؤشر رأس المال البشري لبلاده وصل إلى مستوى 60، وأن جائحة كورونا عرّضت البلاد لمخاطر اقتصادية. وبمساعدة البنك الدولي وشركاء آخرين، تساند حكومة سري لانكا الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية بتزويدها بتحويلات نقدية وغاز الطهي والأسمدة والأدوية. والأهم من ذلك، أنها شرعت في تطبيق إصلاحات ترمي إلى جعل برامج الحماية الاجتماعية أكثر قدرة على التكيف والتوسع مع تحسين آليات تحديد الهوية وتوجيه المساعدات، وتسهيل التخرج في نهاية المطاف من شبكات الأمان.

تحدّث الوزير الجيوتي دواليه عن التحديات التي تواجهها بلاده، حيث تعاني من بيئة مادية قاسية تتسم بشح الموارد وازدياد أعداد المهاجرين، وكثير منهم مهاجرون بسبب تغير المناخ. وأشار أيضاً إلى أهمية الشراكات، مثل شبكة مشروع رأس المال البشري، حيث تسنح فرصة للتعلم من النظراء، مثل التعاون في الآونة الأخيرة مع المغرب الذي ساعد البنك الدولي في تسيقه.

دُعي السيد مالباس في نهاية هذه الجولة الأولى من المناقشات لعرض أفكاره بما في ذلك كيف يساعد البنك الدولي البلدان من خلال طائفة متنوعة من برامج الدعم. فشدد على أن البنك الدولي يدافع بقوة عن التحلي بالواقعية في مرحلة مبكرة عند استخدام أنظمة الدعم،

النقاط الرئيسية للمحور الأول لجلسات المناقشة: الحماية الاجتماعية لتقديم دعم فوري للفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية



أدارت ماري بانجستو المديرية المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي جلسة نقاشية للوزراء. وتركّزت المناقشات خلال هذه الجلسة على كيفية ترتيب أولويات النفقات لتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير. وسئل الوزراء ما هي الاستجابات على صعيد السياسات التي اتخذوها للتخفيف من آثار زيادات أسعار الأغذية والمواد الأخرى على الأسر الفقيرة، ولماذا، وما هي التحديات الأخرى التي واجهوها.

تخفيف آثار زيادات أسعار الأغذية والمواد الأخرى

أشار وزير المالية الأوكراني سيرغي مارشينكو إلى أن أوكرانيا كانت توفر نحو 10% من إمدادات الحبوب العالمية قبل الحرب بين روسيا وأوكرانيا التي أدت إلى زيادة أسعار المواد الغذائية في أنحاء العالم، وعرّضت للخطر نحو 400 مليون شخص يعتمدون على إمدادات الحبوب الأوكرانية. وعلى الرغم من التضخم الجامح، اضطرت البلاد إلى تجميد كل النفقات الاجتماعية، وهو ما يُبيّن الخيارات الصعبة على صعيد السياسات التي يجب على البلد الذي يخوض حرباً اتخاذها.

ونوه كثير من البلدان بأهمية برامج الحماية الاجتماعية للتصدي لآثار الصدمات المتداخلة. وأشار الوزير شيدي إلى أن إثيوبيا قد استثمرت

السياسات المراعية لاعتبارات المناخ في عملية التنمية، ستزيد أهمية بناء أنظمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وبناء القدرة على تحملها.

لمساندة البلدان المتعاملة معنا في هذه الأوقات غير المسبوقة، تم الارتباط بتقديم 30 مليار دولار – من مجمل موارد البنك الدولي البالغة 170 مليار دولار التي أتاحتها خلال هذه الفترة - لصالح الأمن الغذائي، وتقديم استجابة فورية، وأيضاً لتدعيم الأنظمة الغذائية لتكتسب القدرة على الصمود في الأمد الطويل.

بالإضافة إلى ذلك، يلزم بذل جهد عالمي مُنسّق. وعقدت مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع رئاسة مجموعة السبع اجتماع التحالف العالمي للأمن الغذائي، وتعمل مع مؤسسات رئيسية منها منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية للتحفيز على الأمن الغذائي وتشجيع التعاون العالمي في هذا المجال. ويهدف التحالف إلى تقادي الإفراط في التخزين والقيود على صادرات الأغذية، ومعالجة نقص الأسمدة. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية أيضاً من خلال منصة عالمية للأمن الغذائي بمخصصات قدرها 6 مليارات دولار بدور تسهيل تمويلي للقطاع الخاص.

قبل الانتقال إلى جلسة النقاش الأولى للوزراء لتدأ المحور الأول للملتقى، أدلى رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس بملاحظات افتتاحية مستمدة من كلمته في الاجتماعات السنوية:

- يكشف التقرير الذي صدر في الآونة الأخيرة بعنوان «الفقر و الازدهار المشترك 2022» أن وطأة الفقر المدقع قد اشتدت، وأن الكثير من مكاسبنا السابقة قد تبَدّدت، وهو مثال واضح للأزمة التي تواجهها عملية التنمية. ومن بين الدروس المستفادة أن البلدان التي لديها شبكات للأمان الاجتماعي كانت أقل تضرراً من الآثار المتعددة للجائحة.
- تشهد البلدان متوسطة الدخل أيضاً ازدياد مواطني ضعفيها في مواجهة الصدمات المتعددة. وتؤدي الأعباء المتزايدة للديون إلى تآكل الحيز المتاح للإنفاق للبلدان.
- تنطوي الأزمات السابقة على شواهد واضحة على أن الأطفال (ومنهم أولئك الذين هم في رحم أمهاتهم) قد يتضررون من التداعيات طويلة الأمد لصدمات قصيرة الأمد، وأن الفتيات يتعرّضن بشكل غير متناسب لمعدل أعلى من حالات التسرب من المدارس، والحمل، والزواج المبكر.
- لمعالجة بعض التحديات الراهنة، وبناء القدرة على الصمود، يلزم اتخاذ نهج الأنظمة المتكاملة. على سبيل المثال، يُقدّم الكثير من المدارس وجبات غذائية تساعد الأطفال في نمو الدماغ والحد من التقرم. وبالمثل، ونحن نتطلع إلى دمج



من البنك الدولي، نُفّذت توغو برنامجاً قامت المطاعم المدرسية من خلاله بتوزيع أكثر من 15 مليون وجبة ساخنة.

النقاط الرئيسية للمحور الثاني لجلسات المناقشة: الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي



الاستثمار في أنظمة غذائية مستدامة مراعية لاعتبارات التغذية وميسورة التكلفة.

أدارت مامتا مورثي، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية البشرية، جلسة نقاشية ثنائية. وسئل الوزراء أولاً كيف يمكن جعل الأنظمة الغذائية أكثر استدامة ومراعاة لاعتبارات التغذية وأيسر تكلفة، وما هي بعض التحديات التي تعوق تنفيذ هذه السياسات.

أوضحت **الوزيرة السنغالية سار** التي تتولّى أيضاً رئاسة شبكة رأس المال البشري لهذا العام أن السنغال تتبع مقاربة تقوم على خمسة محاور منها سياسات بشأن الحصول على الأرض والتي تُركّز على مقارنة سلسلة القيمة، بإنشاء «أقطاب للنمو الزراعي» أو مناطق تخصص في إنتاج محاصيل مُعيّنة، والتدريب على المهارات في إدارة موارد المياه والطاقة للمزارعين، وتعزيز التمويل لتدابير التكيف والتأمين الزراعي، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحسين مرافق البنية التحتية الأساسية مثل المياه والطاقة المتجددة والتكنولوجيا من أجل تيسير تبادل البيانات. وشدّدت الوزيرة سار أيضاً على ضرورة العمل لتقليص خسائر ما بعد الحصاد.

أمّا **الوزير لاموساس** فقد تحدّث عن مساندة **باراغواي** للعاملين في القطاع غير الرسمي في أثناء الجائحة عن طريق التحويلات النقدية. فأكثر من ربع سكان البلاد يعانون من الفقر، و65% من السكان الناشطين اقتصادياً يعملون في القطاع غير الرسمي. وينطوي هذا على تحد في تقديم المزايا لأن نسبة عالية من السكان غير مُسجّلين في أي سجل اجتماعي. ولذلك، استفادت الحكومة من ارتفاع نسبة انتشار الهواتف المحمولة في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني.

وأشار **السيد عبد الرؤوف تالوكدار** **محافظ بنغلاديش في البنك الدولي** أن بنغلاديش تقوم في الوقت الحالي بتنفيذ أحد أكبر برامج الحماية الاجتماعية في العالم، ويشمل ذلك برامج التحويلات النقدية وإعانات الدعم، وبرامج المساعدات الغذائية المشروطة، وبرنامجا لتوفير الوظائف في مجالات مُعيّنة لفترة زمنية مُحدّدة. وقد استطاعت البلاد باستخدام برامج الحماية الاجتماعية عن طريق نظام وطني لبطاقات الهوية ونظام للمدفوعات الرقمية من الحكومة للأفراد أن تحد من تسرّب الدعم وتزيد أعداد المستفيدين من هذه البرامج.

تحدث **الوزير التوغولي جونسون** عن برنامج دخل التضامن الشامل الذي وضعته البلاد خلال تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19). وكان برنامج نوفيسي منظومة للتحويلات النقدية في حالات الطوارئ باستخدام مبتكرات التكنولوجيا الرقمية من أولها إلى آخرها، وقام بتوزيع نحو 33.9 مليون دولار من التحويلات النقدية على 920 ألف شخص نسبة الإثبات فيهم 63%. بالإضافة إلى ذلك، وبدعم

ومنها التدريب، والشمول المالي، ومساندة أنشطة ريادة الأعمال. وقد أُجري تقييم دقيق للبرنامج، وتبيّن أنه زاد القدرة على الصمود في وجه الصدمات.

تحدّث **الدكتور خالد مهدي الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت** عن بعض التحديات المرتبطة بتخرّج المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، ومنها الافتقار إلى الاعتداد بالنفس والثقة في القدرة على إنجاز المشروعات، لاسيما لدى النساء نهج أكثر عزوفاً عن خوض المخاطر، ونقص مهارات إدارة الأعمال. وأشار إلى أن التحويلات النقدية ليست دائماً كافية، وأن الكويت تقوم بتجربة برامج للإدماج في الأنشطة الإنتاجية من أجل زيادة المساندة.

بناء برامج حماية اجتماعية آمنة وسريعة الاستجابة

بالنسبة للموضوع الثالث والأخير في جلسة المناقشة، سألت السيدة بانجيسو كيف يُمكن للبلدان بناء برامج حماية اجتماعية تتسم بأنها آمنة وسريعة الاستجابة عند وقوع أزمة الآن وفي المستقبل، وهل من دروس مستفادة يمكن للدول الحاضرة أن تشاركها مع الدول الأخرى.

أوضحت **الوزيرة ربارينيريناريسون أن مدغشقر** ركّزت على تحسين برامجها للحماية الاجتماعية لزيادة إمكانية الاستفادة من شبكات الغذاء والأمان. وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج الشبكات الاجتماعية المنتجة الذي يركّز على تعزيز رأس المال البشري بتنفيذ مشروعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وتقديم التدريب الفني على الإنتاج الزراعي.

والحرص على أن تكون ذات إطار زمني مُحدّد وأن يتم تقليصها تدريجياً بمرور الوقت. وأخيراً، عرضت السيدة بانجيسو أفكارها، حيث أشارت إلى أن تنفيذ التحويلات النقدية تدير مفيد بالإضافة إلى تطوير برامج الإدماج في الأنشطة الإنتاجية ومراعاة اعتبارات المناخ.

ومن هذا المنطلق، **دعت السيدة بانجيسو الوزراء إلى بيان كيف قاموا بتوسيع نطاق برامج الإدماج في الأنشطة الاجتماعية التي تقدم دعماً إضافياً من خلال توفير رأس المال الأساسي وتقديم التدريب على المهارات والروابط مع الأسواق التي يمكنها حماية الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية في الأمد القصير والمساعدة في بناء القدرة على الصمود في الأمد الطويل.**

توسيع نطاق برامج الإدماج في الأنشطة الإنتاجية

أوضح **الوزير الباكستاني باشا** أن بلاده لديها نظام قوي للسجلات الاجتماعية والدفع الرقمي من أجل تقديم الحماية الاجتماعية الموجهة لاسيما في خضم أزمة الفيضانات في الآونة الأخيرة. وتُعطي البلاد أيضاً أولوية للتخرج من برنامج تلقّي التحويلات الحكومية، وتحالف مع القطاعات غير الربحية لتزويد الشباب والنساء بمهارات العمل الحر.

في الوقت نفسه، أشار **السيد عبد العلي موديو المحافظ المناوب عن النيجر لدى البنك الدولي** إلى أهمية برنامج الحماية الاجتماعية التكيفي الذي بدأ تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي، ويُركّز على عنصرين: التحويلات النقدية على مدى عامين، والتدابير المصاحبة،





- لا يزال هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به، إذ إن هناك احتياجات أكبر كثيراً من تلك التي ورد للتو ذكرها. ولا يزال السؤال الرئيسي هو كيف يمكن للبلدان بناء القدرة على الصمود في الأمد الطويل في أنظمتها للتغذية والحماية الاجتماعية.
- في ظل ما تشهده الحكومات من ضيق موارد المالية العامة، يقف البنك الدولي على أهبة الاستعداد لبذل ما في وسعه لتقديم يد العون. ولقد تلقت المؤسسة الدولية للتنمية مستوىً قياسيًّا من التمويل لتجديد مواردها، وينصب تركيز المؤسسة على الدخول في شراكات من أجل المستقبل، والتنمية البشرية.

التطلع إلى المستقبل

اختتمت مامتا مورثي نائبة الرئيس لشؤون التنمية البشرية الفعالية بإعلان النتائج الرئيسية والدروس المستفادة، وسلّطت الضوء على أهمية أن يكون الآباء والمجتمعات المحلية على دراية بالممارسات السليمة في التغذية ومهارات القدرات الإدراكية. وعلاوةً على توجيه الشكر إلى جميع المتحدثين في فعالية بالغة الأهمية، دعت السيدة مورثي كل المتحدثين والمشاركين إلى حضور جلسة النقاش العلنية التي تلت ذلك.

تعرفّ على المزيد: راجع تسجيل جلسة النقاش العلنية التي بُثت على الهواء مباشرة.

في الختام، شرح **الوزير يوسف الخليل**، وزير المالية اللبناني كيف أنه بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على الأزمة الاقتصادية في لبنان، مازالت البلاد تواجه تحديات جسيمة على طريق التعافي. وقد أدّت الأزمات المتفاقمة إلى انزلاق آلاف الأسر اللبنانية في براثن الفقر والبطالة. وتزداد المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتجد البلاد نفسها مُصنّفة ضمن **أعلى 20 منطقة تعاني من الجوع الحاد في العالم**. وأشار وزير المالية اللبناني أيضاً إلى مساعدات البنك الدولي للبنان، بما في ذلك قرض طارئ لشراء القمح حينما فقدت البلاد مخزونها من الحبوب في أعقاب انفجار صوامع الحبوب في مرفأ بيروت في 2020. ويساعد البنك الدولي لبنان أيضاً من خلال برنامج رئيسي لدعم الأمن الغذائي لمساعدة المزارعين على تحسين واردات القمح والحبوب والكيماويات والأسمدة.

الملاحظات الختامية

لقى **أكسيل فان تروتسبرغ المدير المتدب لشؤون العمليات بالبنك الدولي** الملاحظات الختامية التالية في الملتقى الوزاري المغلق، جاء فيها:

- **يُمثّل رأس المال البشري إحدى الأولويات الرئيسية للبنك الدولي**، ويلزم بذل جهود لعكس مسار الانتكاسات في رأس المال البشري.
- **لدى البلدان فهمٌ جيّدٌ للتحديات المشتركة**، وشهد الملتقى تبادل الخبرات النافعة، ولكن مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله وإنجازه. ويجب أن تتصرّف بسرعة أكبر مع التركيز على أجندة طويلة الأجل، ولذلك يُشكّل رأس المال البشري عنصراً أساسياً.
- في السنوات المالية 2020-2022، زادت قروض البنك الدولي لأنشطة الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم إلى أكثر من 60 مليار دولار. إرتفاع من 28 مليار دولار منذ ثلاث سنوات.
- **عندما نشبت الأزمة الغذائية وبدأت الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وافق البنك الدولي على إتاحة 170 مليار دولار على مدى 15 شهراً.**



أشار **الوزير البوتاني تشيرنغ** إلى مبادرة 'ألف يوم ذهبي' التي اعتمدها بلاده، وهي برنامج يتركز حول الرعاية الصحية للأمومة والطفولة المبكرة ويعطي أولوية لنمو القدرات الإدراكية والبدنية للأطفال. ويُقدّم البرنامج تحويلات نقدية مشروطة إلى الأم والطفل من الحمل وحتى بلوغ سن عامين للطفل. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة بوتان سياسة شاملة لتشجيع الرضاعة الطبيعية عبر السماح للنساء العاملات أخذ عطلة امومة مدتها ستة أشهر.

وأوضح الوزير غوميز من تيمور ليشتي أن بلاده تُطبّق برنامجاً جديداً للتحويلات النقدية يُطلق عليه 'محفظة الأم - الجيل الجديد' تبلغ ميزانيته ٧٠٣١ مليون دولار، ويُقدّم مبالغ شهرية إلى الأسر التي توجد فيها نساء حوامل وأطفال حتى سن السادسة، وكذلك أطفال من ذوي الإعاقة. وتُخصّص حكومة تيمور ليشتي أيضاً في ميزانيتها 10 ملايين دولار سنوياً للسنوات الخمس القادمة للمساعدة في علاج نقص المغذيات الدقيقة المرتبط بالتغذية الرديئة للأطفال في الأسر منخفضة الدخل.

أمّا **وزير المالية الجزائري السيد إبراهيم جمال كسالي** فقد تحدّث عن جهود الجزائر للحد من آثار زيادة أسعار الغذاء، بما فيه إعادة جدولة ديون المزارعين، وتقديم الدعم لشراء القمح اللين والصلب، ووضع آلية تعويض لامتناص زيادات الأسعار للمستهلكين. ولقد ساعدت هذه التدابير الجزائر على أن تحتل المركز الثالث في أفريقيا في تقرير التنمية البشرية 2022 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تحدّث **الوزير الأنغولي خواو** عن التحديات التي تواجهها بلاده بسبب سوء التغذية المزمن الذي يعاني منه 38% من الأطفال دون سن الخامسة من العمر في أنغولا. ويُفاقم هذه التحديات أن أنغولا مُصنّفة ضمن أعلى خمسة بلدان في العالم من حيث معدلات النمو السكاني. ولتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في أنغولا، تُنقذ البلاد مشروع الوجبات المدرسية باستخدام أغذية تنتجها المجتمعات المحلية، وهو ما يساعد على تعزيز الاقتصاد الريفي. وقد طبقت أنغولا طائفة من البرامج الأخرى، منها تحسين الحصول على الموارد المالية للتعاونيات والمنتجين الآخرين، وبرنامج لتنظيم وتقنين الاقتصاد غير الرسمي، وخطة للاستثمار في إنتاج الحبوب. وتختبر البلاد أيضاً تطبيق برنامج لرياض الأطفال لبناء قدرات الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.

في نقلةٍ إلى القسم التالي عرضت **السيدة مورثي أفكارها، فأشارت إلى أنه حتى حينما تتلقى الأسر تحويلات نقدية، فإنها قد لا تعرف مع ذلك ما الذي تتطلبه التغذية السليمة للأطفال.**

تحقيق التغذية السليمة والنمو الإدراكي لجميع الأطفال

بالنسبة للسؤال الأخير في جلسة النقاش الثانية، سألت السيدة مورثي البلدان عن التدابير التي يجب اتخاذها حتى يكون الآباء والمجتمعات المحلية على دراية بالتدخلات المطلوبة لتحقيق التغذية السليمة والنمو الإدراكي للأطفال.